في لقاء صريح لوزير الشؤون القانونية مع الكادر القانوني للوزارة في عدن:

ما رأي الحكومة بوزارة من دون حقوق ووزيرة لا تملك عصا سحرية؟!

تقرير / أحمد حسن العقربي

في أول لقـــاء من نوعه يتســـم بالشـــفافية وطـــرح النقاط على الحروف والكل أخـــرج ما عنده من هموم بـــدءاً بالوكيل المديـــر العام لمكتب الوزارة بعدن والكادر القانوني والمحامين والمستشارين القانونيين التابعين للوزارة ورؤســـاء الدوائر والأقسام في المكتب.

الدكتورة / نهـــال عولقي وزيرة الشؤون القانونية التي ترأست اللقاء بحضور الأخ أحمد ســـالم ربيع علي وكيل المحافـــظ ، والأخ أحمد عوض المحروق نائب وزير الوزارة ، وفهمي نعـــمان وكيل الـــوزارة مدير مكتب الوزارة بعـــدن ، اســـتهلت حديثها بالتعريف عن نفســـها ومســـيرتها العلمية والأكاديمية ومســـاهمتها القانونيـــة في مؤتمـــر الحـــوار الوطني ، ثـــم تطرقت إلى التحديات التي واجهتها بعـــد الحرب بتحملها مســـؤولية الوزارة في ظروف غاية في التعقيد والصعوبات والتحديات ولم يوجد لهـــا مبنىً خاصاً بالوزارة في عدن ولا حتى المكتب والإدارات أو أقسام الوزارة ، ولم تتوفر لها أبسط الإمكانيات ولا موازنات تشـــغيلية للوزارة ، فقبلت هذا التحدي من أجل عدن والوطن بشكل عام .

انتزاع الحقوق أولاً

وفي هذا الخصوص شددت وزيرة الشـــؤون القانونيـــة على ضرورة انتزاع حقوق الوزارة كوزارة سيادية من أهم المؤسســـات القانونية التي تـــؤول إليها مهمـــة المراقبة وتنفيذ القوانـــين ونشر الوعـــي القانوني وتعزيز مدماك دولة النظام والقانون التي ننشدها.

وأوضحت الوزيرة نهال العولقي قائلا :" مـــن الغريب الذي يدعو إلى الاســـتغراب أن البعض لا زال يقلل من شأن وزارة الشؤون القانونية ! "، معبرة عن أسفها أنه لا زال حتى الآن لم تترسخ في أذهان البعض من المسؤولين وهم كثر ثقافة الشؤون القانونية كوزارة مستقلة ، لم تترسخ هذه الفكرة في أذهانهم ويعتبرون ما تقوم به الوزارة ومكتبها في عدن وفروعها في المحافظـــات المحررة أشـــبه ما يكون بعمل مكتبي فني وكأنها لم تقم بعمل إبداعي وقانوني ، وهي المخولة أساسا بتمثيل الدولة في قضاياهـــا والترافع في المحاكم في الداخل والخـــارج ، وهي فضلا عن الدور الأســـاسي التي تقوم به في مجال ترسيخ الشرعية القانونية من خلال المراقبة على تنفيذ القوانين وإبداء الملاحظات عن أعداد وصياغة التشريعـــات القانونيـــة"، ومضت بالقـــول :" نحن وأنتـــم نعمل في ظـــروف صعبة ونشـــعر بمدى ما تعانونه من انقطاعات في الكهرباء والاســـتحقاقات الوظيفيـــة وكثير من الأمـــور والإمكانيـــات الإدارية الضرورية التي تكاد تكون معدومة لكن بفضل تكاتـــف وصبر الجميع ســـنتغلب عـــلى كل الصعوبـــات والمنغصـــات والمظـــالم الوظيفية وشـــحة الإمكانيات المالية والإدارية التي يعانيها المكتب والوزارة في عدن وفروعها في المحافظـــات المحررة وعلى مســـتوى الوطن ومن أجل أن تعود لعدن اعتبارها ".

وعند فتح باب الملاحظات تحدث الجميـــع مـــن قيـــادة مكتب عدن وكوادرها ومدراء دوائرها ورؤساء أقســـامها وممثليهـــا في الوزارات ومحاميها ومستشاريها القانونيين مـــن الجنســـين وموظفيها حتى أبســـط عامل فيها ، الجميع نصبوا همومهـــم في عدد مـــن القضايا التـــي يعـــاني منهـــا كادر الوزارة وأبرزها ضآلـــة الراتب الشـــهري للكادر القانوني وغياب التســـويات والعـــلاوات والترقيـــات وانعـــدام الموازنات التشـــغيلية وعدم وجود الدورات التأهيلية للقانونيين وعدم حصـــول المستشـــارين القانونيين العاملين في المحاكم على حقوقهم الذين يترافعـــون على قضايا الدولة بمكافأة 50% للمحامي إذا نجح في قضية من قضايا الدولة ، بالإضافة إلى تهميش الكادر القانوني والمناخ العملي البائس الذي يعمل فيه الكادر القانوني بســـبب صغر مبنى مكتب الوزارة في عـــدن وانعدام الكهرباء وحتى المراوح الكهربائية والمكيفات والحمامات والأثاث المكتبي ، ولعل من أهم المطالـــب أن المكتب يفتقر للكثير مـــن القوانين الأساســـية والجريـــدة الرســـمية الصادرة من الحكومـــة والوزارات ، وللأســـف يبـــدو أن هناك تجاهل كبير من قبل المســـؤولين في الحكومة تجاه هذه الوزارة.

نريد المساعدة من الوزيرة

وقـــال الأخ فهمـــي نعمان وكيل وزارة الشـــؤون القانونيـــة مدير عام مكتب الـــوزارة بعدن :" وزارة الشؤون القانونية موجودة في عدن من خلال مكتبها في عدن وكوادره القانونيـــة الكفـــؤة والأكاديمية والمميـــزة بالشـــؤون القانونيـــة ، واكتســـبت الوزارة من خلالها خبرة كبـــيرة في المراقبة عـــلى القوانين والمســـاهمة في إعـــداد صياغتها وتغييرها بما يتناســـب والعلاقات الاجتماعيـــة والظـــروف الجديدة بعد الحرب ، وكانت وزارة الشـــؤون القانونية ومكتبها في عدن السباقة بين الوزارات".

مبنى ينصف الكادر القانوني

ومضى بالقـــول :" حتى الآن لم توجد تســـويات لكادر الوزارة ولا إمكانيات مالية تشـــغيلية ولا أثاث مكتبـــي ولا تأهيـــل أو تدريب ولا مســـتحقات المستشارين المترافعين وبالرغم مـــن ذلك فـــكادر الوزارة المجـــرب والخبير وقيـــادة الوزارة يعملون بحرص ومسؤولية وطنية بتنفيذ مهامهـــم وأعمالهم بالرغم مـــن كل الصعوبـــات والتحديات والتجاهل".

ضرورة ملحة

أحاطت الوزيـــرة علماً أن الوزارة ومكاتبهـــا لم تتمكـــن في بعض الأحيان من الرقابة على القوانين ، وطالبوا بتوفير القوانين الأساسية لمكتب عدن والفروع الأخرى ، وعلى وجه الخصوص قانـــون العقوبات والقانون المدني وقانون الاجراءات الجزائية وقانـــون التأمينات المدني وقانون الاجراءات الجزائية وقانون التأمينات والمعاشـــات ، وهي غير موجودة لدى مكاتب الوزارة.

ليس بيدي عصا سحرية !

وفي ســـياق رد الوزيرة صارحت كوادر الوزارة :" إنني الآن أمام وضع معقد وبدأت الإمكانيات من صفر ، ولم أعدكم بتنفيـــذ كل مطالبكم ، فنحـــن في وضع معقد وصعب بعد تحرير عدن ، لكن ســـنعمل جميعا وفي حـــدود إمكانياتنـــا على عمل هيكلة أو هيكل وظيفـــي جديد "، مطالبـــة بمواصلة العمـــل والصبر والتغلـــب على مختلـــف الصعاب ، مشيرة أنها لا تملك عصا سحرية .

واختتمت بالقول :" إنني على ثقة من قيادة المكتب وكوادره القانونية بالتحـــلي بالصـــبر حتـــى تحقيق النجاح".

الصبـــر لم يعـــد مفتاح الفرج عند القانونيين !

■ الوكيـــل والمديـــر العـــام لمكتـــب الـــوزارة بعدن: نقـــدر التحديات التـــي تواجهها..ووزارتنا الوحيـــدة التـــي باشـــرت عملها بعد تحرير عدن

■ هل يعقل خلو مكتب الـــوزارة من أبســـط المواد المكتبيـــة والقرطاســـية والمكيفات والحمامات؟!

■ إذا لـــم تتوفـــر القوانين الأساسية لدى الـــوزارة فكيـــف يمكـــن لهـــا أن تراقـــب تنفيـــذ القوانين؟